

أخبار

لقاء عام مع موقوف في وجرحى الحراك اليوم

دعت كل من «المفكرة القانونية»، «الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة»، «الشعب يريد» و«جايي التغيير»، إلى لقاء عام مع موقوف في وجرحى الحراك الشعبي، اليوم، عند الساعة الرابعة بعد الظهر في دالية الروشة. الدعوة إلى اللقاء تأتي، بحسب المنظمين، تقديراً لجهود المتظاهرين الذين أوقفوا واعتقلوا خلال الاحتجاجات، والذين بلغ عددهم نحو مئتي متظاهر ومظاهرة ابتداء من 28 تموز وخلال تظاهرات 22 و23 و25 و29 آب وأبقي 24 شخصاً منهم قيد التوقيف، من بينهم 8 قاصرين لدى المحكمة العسكرية. وقد راوحت مدة توقيفهم ما بين الأسبوع والأربعة أسابيع (7 أيام إلى 27 يوماً) حيث أُخلي سبيل آخر موقوف في 21 أيلول 2015. كذلك فإن الدعوة ترمي إلى التضامن مع جرحى ومصابي الحراك، على رأسهم الشاب محمد قصي، «وتأكيداً على قدرات الحراك في مجابهة القمع، وتحضيراً للدعوى المحاسبية لكل أعمال القمع». أما اختيار الدالية، كمكان لعقد اللقاء، فله رمزية تتمثل بترسيخها مجالاً عاماً امام أهل المدينة، واستكمال مواجهة مشاريع خصخصة هذا المعلم البيئي والاجتماعي والجيولوجي الفائق الأهمية، وخصوصاً بعد ما «أثبت ناشطو الحراك مكانتها كحيز عام بعد نزعمهم السياج الشائك تعبيراً عن استعادة مجاهم وملكهم وحقوقهم في الملك العام». من هنا، كانت دعوة جميع الناس للنزول، اليوم، إلى الدالية والتمتع بحقوقهم فيها كمساحة عامة، وأن يحضروا معهم الطعام والشراب لقصاء الوقت فيها.

المستأجرون القادمين يستأنفون التحركات الاحتجاجية

استأنف المستأجرون القادمين، تحركاتهم الاحتجاجية المنددة لقانون الاجارات الجديد و«الخطر الذي يحويه». ودعت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين ولجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين إلى اعتصام امام وزارة العدل، الأربعاء المقبل عند الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر، «دفاعاً عن حق السكن ورفضاً لقانون التهجير والتشريد ووقف الاحكام الاستثنائية وعدم الاعتداء على منازل المستأجرين». ودعت اللجان الهيئات النقابية والديمقراطية وقوى الحراك المدني، دعم مطالب المستأجرين والمشاركة في تحركاتهم دفاعاً عن حقوقهم وحماية حق السكن.

إبراهيم يوقف 15 متعدياً على الاملاك البرية

أوقف النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم، أمس، 15 شخصاً في ملف التعدي على الاملاك البرية. يؤكد ابراهيم في حديث لـ «الأخبار»، ان «الاعتداءات هي على الاملاك البرية في مختلف المناطق اللبنانية، لا البحرية كما ذكرت بعض المواقع الالكترونية»، لافتاً إلى انه لم يباشر بعد بملف تعديات الاملاك العامة البحرية.

الاساتذة المستنثون يذكرون بملفهم

تزامناً مع مرور سنة على اقرار ملف تفرغ الاساتذة في الجامعة اللبنانية، وجهت لجنة متابعة الاساتذة المتعاقدين المستنثين من التفرغ في الجامعة كتاباً إلى مجلس شورى الدولة، لفتت فيه إلى أن الفساد هو ما أدى إلى اقصاء المستوفين للشروط عن التفرغ في الجامعة. أملى من «تحصيل حقوقنا التي حرمتنا منها عنوة ولأسباب بعيدة كل البعد عن المعايير الأكاديمية والعلمية باعتراف بعض المسؤولين في عدة لقاءات تلفزيونية بأن هناك بعض الشواذب قد أصابت الملف عبر ادراج اسماء كانت خارج الملف في اللحظات الأخيرة لتدخلات سياسية ووطنية».

فضيحة على باخرتي الكهرباء

تقرير

حسين مهدي

عمدت الشركة بعد انكشاف مخالفتها القانونية الى طلب تغيير صفة عمل هؤلاء العاملين وتحويلهم الى فنيين استداراكا للفضيحة، فيما يصّر وزير العمل على تحويل الملف الى المراجع القضائية المختصة لاجراء المقتضى المناسب، وخاصة أن جرم التزوير المرتكب يهدف الى مسألتين أساسيتين: الأولى تهريب الشركة من دفع رسوم اجازات العمل من الفئة الأولى (الفئة التي يقع ضمنها الفنيون والخبراء والمهندسون)، والثانية هي تهريب الشركة من توظيف لبنانيين، وهم لهم اولوية للعمل داخل هذه الشركات، بحسب ما ينص عليه

عدم استعانة الشركة بفنيين لبنانيين يهدف الى تخفيف الاعباء المالية عليها

قانون العمل، وبحسب قرارات وزير العمل العديدة، وأحد هذه القرارات وضع لائحة بالوظائف المحصورة باللبنانيين.

فيما رأت الشركة التركية في بيان أصدرته أن «وجود العمال الأتراك في لبنان قانوني، وهم دخلوا البلاد بشكل نظامي وقد جرى تسجيلهم وفق الصفة الوظيفية المناسبة بناءً على استشارة قانونية (...) لا يوجد أي سوء نية وإنما خطأ حصل في ظل الضغط لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية خلال السنة الحالية، وقد جرى تطوير دور العمال لتلبية متطلبات العمل الحالية وتوفير التيار الكهربائي للشبكة

54 تركيا قامت شركة «كارباورشيب» المتعاقدة مع مؤسسة كهرباء لبنان بتزوير صفة عملهم، حيث تم التصريح عنهم انهم حمالون وعمال تنظيفات بينما هم يعملون كخبراء ومهندسين فنيين، وذلك بهدف التهرب من دفع رسوم اجازات عمل الفئة الأولى من جهة، ولعدم توظيف فنيين لبنانيين من جهة ثانية. هذه الفضيحة كشفتها دائرة التفتيش في وزارة العمل بعد التحقيق الذي أجرته بناء على طلب وزير العمل سجعان قزّي. في التفاصيل، فإن شركة «كارباورشيب» التركية المسجلة تجارياً في جزر المارشال، متعاقدة مع مؤسسة كهرباء لبنان لتوليد الكهرباء عن طريق البواخر في نوق مصبح. بروي قزّي في اتصال مع «الأخبار» أنه لدى تقديم هذه الشركة بطلب لدى وزارة العمل للحصول على اجازات عمل لهؤلاء العمال، طلب من موظفي الوزارة اطلاعه على كامل ملف الشركة، ليتبين له أن العمال الأتراك الـ 54 هم العمال الوحيدون في هذه الشركة، «فكيف يمكن لعمال النظافة والحمالين توليد الكهرباء من هذه البواخر التي تحتاج الى فنيين متخصصين؟»

بناء على ذلك، طلب قزّي من دائرة التفتيش اجراء التحقيقات اللازمة. النتائج الأولية لهذه التحقيقات تظهر أن هؤلاء العمال هم خبراء فنيون ومساعدون لهم ويعملون بهذه الصفة المزورة منذ أكثر من عام، وقد سطرّت الوزارة محاضر ضبط في حقهم. دائرة التفتيش في صدد تحضير كامل الملف ليجري تحويله الى النيابة العامة للتوسع في التحقيق واستجواب كل المعنيين بعملية الغش والتزوير ومخالفة القوانين، ومن بينهم ممثل الشركة في لبنان.

مؤسسة الكهرباء :

ساوونا بشركات الامتياز

يجري الترويج أن شركات الامتياز التي تنتج الطاقة الكهربائية حالياً أو التي تطلب إنتاج الطاقة، ستكون خشبة الخلاص، في حين ان مؤسسة كهرباء لبنان عاجزة عن تأمين الكهرباء. انطلاقاً من ذلك، طلب مجلس إدارة المؤسسة، أمس، من كل من وزارة الطاقة والمياه ووزارة المال ومجلس الوزراء أن يفرض على الشركات التقيد بالتعرفة الرسمية للمؤسسة، وهي أقل بكثير من التعرفة المعتمدة أو التي ستعتمدها الشركات، أو السماح للمؤسسة، أسوة بشركات الامتياز، باعتماد تعرفه متحركة وفق القواعد الاقتصادية.

وتشرح مصادر المؤسسة لـ «الأخبار» أن ما يحكى عن عجز في المؤسسة وتأثيره على الخزينة العامة ليس أساساً سوى نتيجة الفرق الكبير بين كلفة إنتاج الطاقة وسعر المبيع بفعل ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يمنعها من تحقيق توازن مالي أسوة بالشركات الخاصة. وتشير إلى أن التعرفة المعتمدة حالياً في المؤسسة (127 ليرة للكيلوواط الواحد) وضعت

عام 1994 عندما كان سعر برميل النفط لا يتجاوز 20 دولاراً أميركياً. وتشير إلى أن 90% من العجز هي محروقات. كذلك تلفت المصادر إلى أن شركات الامتياز نفسها تسبب العجز، إذ تشتري الكهرباء من المؤسسة بسعر رخيص مدعوم وتبيعه بسعر السوق، محققة أرباحاً خيالية. وتعطي مثالاً على ذلك كهرباء زحلة التي تشتري الكيلوواط الواحد بـ 50 ليرة لبنانية وتبيع الكهرباء التي تنتجها بـ 200 ليرة لبنانية، أي بنحو 400% من سعر الكلفة. كذلك فإن هذه الشركات لا تؤمن، بحسب المصادر، الكهرباء 24 على 24، بل في أثناء فترات التقنين الكهربائي فقط.

وترى المؤسسة أن السماح لها بأن تتبع الكهرباء بالتعرفة نفسها التي تعتمدها شركات الامتياز لا يتيح لها الانتقال من العجز إلى توفير توازن مالي فحسب بل إلى تأمين فائض يمكن أن يسهم في تحقيق نقلة نوعية في قطاع الكهرباء في لبنان، سواء على صعيد تأمين خدمة كهربائية أفضل للمواطنين أو على مستوى توفير التيار

السوداء

الأميركية»، وقال أمام زواره أمس، إنه كان يتعرّض للابتزاز في الفترة الماضية من قبل أشخاص على صلة بشريكه السابق المدرج على اللائحة الأميركية السوداء، إذ كانوا يطالبونه بدفع مبالغ مالية من أجل عدم توريطة مع شبكة أيمن جمعة، وإن هؤلاء الأشخاص طلبوا منه تسديد 500 ألف دولار للسكوت. ويشير أبو مرعي إلى أنه لم يكن يتفاوض مع هؤلاء لأنه شبه مفلس وعليه ديون أبرزها 32 مليون دولار لأحد المصارف، وتترتب عليه فوائد سنوية بقيمة 3 ملايين دولار، أما الضمانة المقدّمة لهذا الدين فهي مبنى الـ«لو مول . صيدا» وإيرادات هذا المبنى لا تزيد على 600 ألف دولار (إيجار لأشخاص من آل الأسدي بديرون المركز التجاري) سنوياً ضمن عقد موقع لمدّة عشر سنوات.

كذلك، تتضمن رواية أبو مرعي أن الابتزاز لم يتوقف، وخصوصاً بعد اليأس من موضوع الأموال، فتلقى اتصالات من جهات أميركية تطلب منه «التعاون»، لكنه رفض أن يتحوّل إلى عميل؛ وقال أبو مرعي أمام المستفسرين عن القرار الأميركي الآتي: «ليس من المعقول أن يشتري أي شخص المخدرات من أميركا حيث هي باهظة الثمن، ويهربها بالسيارات إلى أفريقيا حيث القدرة الشرائية متدنية جداً...».

ورغم أن هذه الرواية تبقى على ذمة الراويين، إلا أنها تتضمن بعض الحقائق عن شبه إفلاس أبو مرعي، وعن أوضاعه المزرية التي وصلت به إلى حدّ بيع حصّته التي يملكها في انتركونتيننتال بنك (IBL) لتسديد دين عليه بقيمة 48 مليون دولار لمصلحة «الاعتماد المصرفي». ففي ذلك الوقت باع أبو مرعي عقارات بقيمة تصل إلى 20 مليون دولار من أجل سداد قسم آخر من الديون، لكنه لم يتمكن من مجاراة فوائد الديون التي حصل عليها من «الاعتماد المصرفي» بضمانة 10,83% من الأسهم التي يملكها في «انتركونتيننتال بنك»، فاضطر إلى التخلّي عن الأسهم استيفاءً للدين، علماً بأن السوق يتداول تخمين هذه الأسهم بأعلى من قيمتها السوقية.

الأمنية. يملك صداقات واسعة مع قائد الجيش جان قهوجي وعمداء وضباط. ويسجل أن معظم رحلات باخرتي إلى حوض البحر المتوسط، يخضع نصف مقاعد ركابها للضباط وعائلاتهم على سبيل الهدايا.

لم يتقرب من النائبة بهية الحريري سياسياً، لكنه جارها في مجديون. قصره الضخم يفوق ضخامة داره الحريري. لنجله عاطف وأشقائه قصور بجوار قصره. قبل عامين، شخصت الأنظار إلى القصر عندما نظم فيه حفل زفاف عاطف الذي غنى له تامر حسني وهيفاء وهي وكلف ملايين الدولارات. ثم يسألون كيف لأبو مرعي سبيل لدعم حزب الله؟

السيد سامي خضرا يشكر مستشفى بهمن
إدارة وأطباء وممرضين وطواقم مختلفة
على جهودهم المميزة التي بذلوها له
ولعائلته متمنيا لهم دوام الصحة والعافية